

أثر قراءة الأعمش في دراسة المبني من الأسماء
د. حفصة الطاهر المبروك سالم - قسم اللغة العربية - كلية التربية الزنتان
جامعة الزنتان

hafsah.salim@uoz.edu.ly

الملخّص:

يتناول هذا البحث " أثر قراءة الأعمش في دراسة المبني من الأسماء " بأسلوب علمي، متبعا المنهج الوصفي التحليلي، ويهدف إلى بيان موقف النحاة من قراءة الأعمش، و أثر هذه القراءة في دراسة المبني من الأسماء، وذلك بتجميع قراءة الأعمش ذات الأثر النحوي، وما قيل فيها من آراء، لبيان أثر هذه القراءة، ولتحقيق هذه الأهداف قُسم البحث إلى : مقدّمة ، ومبحثين: الأول بعنوان: قراءة الأعمش ، وتضمّن مطلبين: الأول: تعريف بالقراءة، والثاني: تعريف بالأعمش، أمّا المبحث الثاني: فكان بعنوان مسائل المبني من الأسماء وما يتصل بها، وتورّعت المسائل على أربعة مطالب: الأول: من أحكام ضمير المتكلم، والثاني: ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ، والثالث: أي الموصولة بين الإعراب والبناء، والرابع: حذف عائد الصلة المرفوع، ومن أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث وتضمّنتها الخاتمة : أنّ قراءة الأعمش أسهمت في: إجازة وجه إعرابي، وفي تأييد قاعدة نحوية أو تثبيتها من خلال المنهج البصري، أو المنهج الكوفي .

الكلمات المفتاحية : القراءة الشاذة - الأعمش - المبني من الأسماء - أثر القراءات القرآنية.

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تتلمذ على هديه إلى يوم الدين، أمّا بعد :

فالقرآن الكريم هو السبيل للبحث في لغة العرب نثرها وشعرها؛ لتكون معينة على فهمه وتفسيره، وهو وسيلة من وسائل الاحتجاج التي يعتمدها النحاة في ضبط اللغة وتقعيدها، وتعدّ القراءات القرآنية مجالاً خصباً للدراسات النحوية، إذ عدّها

التحاة أصلاً ثابتاً من أصول النحو العربي، فالعلاقة بينهما علاقة أصل بفرع، فقد اتخذ التحاة من القراءات معيناً لا ينضب يستنبطون منه قواعد النحو ونظرياته. وفي هذا البحث تتناول الدراسة بالوصف والتحليل قراءة الأعمش من خلال جملة من كتب: القراءات، مثل: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، والاحتجاج، مثل: المحتسب، لابن جنّي، والتفسير، مثل: الكشاف، للزمخشري، والمعاني: مثل: معاني القرآن، للفرّاء، والأعاريب، مثل: إعراب القرآن، للنحاس، والنحو، مثل: الكتاب، لسيبويه.

وتقوم خطة البحث على تتبع قراءة الأعمش ذات الأثر في دراسة المبني من الأسماء في مجال بناء القاعدة النحوية، أو تعدد أوجه الإعراب، أو في مجال الاحتجاج بها أو لها إلى غير ذلك من مجالات الدراسة في باب المبني من الأسماء.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في صعوبة الوصول إلى أثر قراءة الأعمش في دراسة المبني من الأسماء، وتتفرّع عن هذه الإشكالية عدّة تساؤلات نذكر منها:

- 1- ما أهميّة قراءة الأعمش؟
- 2- ما رأي التحاة والمفسرين في هذه القراءة؟
- 3- ما أهمّ التوجيهات النحوية لقراءة الأعمش، وما الأوجه النحوية التي تميّزت بها قراءته؟

أهداف البحث:

- 1- بيان آراء التحاة والمفسرين بما يختصّ بهذه القراءة وبيان حججهم.
- 2- إبراز أثر هذه القراءة في كتب النحو والتفسير، من خلال معرفة الأوجه النحوية التي تميّز بها الأعمش في قراءته، وإبراز أهمّ التوجيهات النحوية لهذه القراءة من قبل علماء النحو، وكيف نظر العلماء لهذه القراءة.

أهميّة البحث:

تكمن أهميّة الموضوع في عناية المفسرين بها جنباً إلى جنب مع القراءات المتواترة في كتبهم، والعناية بتوجيهها النحويّ وبيان كثير من آثارها على اللغة، فقد احتجّ بها فريق منهم وتأولها فريق آخر.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- دراسة قراءة لها خصائص لغوية ونحوية أسهمت في بناء القواعد النحوية واللغوية.

2— إثراء المكتبة العربية من الناحية النحوية.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتخلله المنهج التحليلي لرصد مواضع المبني من الأسماء لقراءة الأعمش ، وذلك باستقراء كتب التفسير والنحو التي اعتمدها من أجل تتبع آراء العلماء لهذه القراءة، مع استخدام المنهج التاريخي في سرد أقوال النحاة والمفسرين؛ فعند ذكر آرائهم أوردتهم حسب التسلسل الزمني.

منهجية البحث:

أما المنهجية المتبعة في هذا البحث فمن أهم ملامحها:

1- الاعتماد في كتابة البحث على طائفة من كتب: القراءات، والاحتجاج، والتفسير، والمعاني، والأعراب، والنحو؛ لعدم وجود كتاب مستقل جمع قراءته، وإنما جاءت متفرقة في مصادر مختلفة.

2- انحصار مجال البحث في قراءة الأعمش التي جاءت في باب المبني من الأسماء.

3- نسبة أقوال العلماء إلى أصحابها في مظانها الأصلية أو الثانوية، و مناقشة ما استحق النقاش مما اختلف فيه، و تبين موقفه منها.

4- المحافظة على الأمانة العلمية في كل ما نقل و ذلك بوضع علامتي تنصيص هكذا "... " و الإشارة إليه في الهامش مباشرة دون ذكر لفظ (ينظر)، أو أقتبس من غيره بالمعنى و ذلك بعدم وضع علامتي تنصيص و الاكتفاء بالإشارة إليه في الهامش بذكر لفظ (ينظر).

5- ذكر معلومات المصدر كاملة، بدءا باسم الكتاب، فاسم المؤلف، ثم معلومات الطبع، ورقم الجزء والصّفحة عند الإحالة .

6- كتابة الآيات القرآنية مشكّلة برواية حفص عن عاصم، ووضعها بين قوسين مزهرين هكذا: ﴿...﴾ مع ذكر السّورة ورقم الآية في المتن مباشرة ؛ تجنّبا لنقل الهامش.

الدراسات السابقة:

لا أدعي سبق في هذا المجال فأثناء تنبعي للمصادر والمراجع المختلفة لاحظت أن هناك دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع صُنّفت في عموم القراءات الشاذة – لا يتسع المقام لتعدادها – ومنها على سبيل المثال: " القراءات الشاذة في النصف الثاني من القرآن الكريم ، دراسة نحوية، إعداد: تغريد عبدالرزاق محمود أبو الجديان،

إشراف الدكتور: أحمد إبراهيم، " وهو بحث مقدّم لاستكمال متطلبات الماجستير، الجامعة الإسلامية: غزة.

أما الدراسات السابقة في قراءة الأعمش منفردا فلم أقف عليها، ولم أجد مصنفًا يفرّد هذه القراءة، ويجمع المشكل منها من كتب القراءات والتفسير واللغة، ماعدا عنوانا غير متاح للتحميل في شبكة الإنترنت: "قراءة الأعمش، دراسة لغوية نحوية، للدكتور جاسم محمد العاني، جامعة الأنبار: العراق".

حدود البحث:

قراءة الأعمش في باب المبني من الأسماء.

هيكلية البحث:

يتألف البحث من: مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدّمة: و اشتملت على: الافتتاحية، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، والمنهجية المتبعة فيه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وهيكلية.

المبحث الأول: قراءة الأعمش، ويتضمّن مطلبين: المطلب الأول: التعريف بالقراءة. المطلب الثاني: التعريف بالأعمش.، والمبحث الثاني: مسائل المبني من الأسماء وما يتصل بها: وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: من أحكام ضمير المتكلم، والمطلب الثاني: ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ، والمطلب الثالث: أي الموصولة بين الإعراب والبناء، والمطلب الرابع: حذف عائد الصلة المرفوع، والخاتمة: وتتضمّن أهمّ نتائج البحث، وأهمّ التوصيات.

المبحث الأول – قراءة الأعمش:

يجدر بنا قبل الحديث عن أثر قراءة الأعمش في دراسة المبني من الأسماء أن نعرّف القراءة، ونبيّن أقسامها، ونعرّف بالأعمش صاحب القراءة موضوع البحث.

المطلب الأول: التعريف بالقراءة:

أولا – تعريف القراءة لغة واصطلاحاً:

القراءة لغة: مصدر (قرأ) قال ابن منظور: " قَرَأَهُ يَقْرُؤُهُ وَيَقْرُؤُهُ ... قَرَأَ وَقِرَاءَةً وَقَرَأْنَا ... فَهُوَ مَقْرُوءٌ. ... وَمَعْنَى الْقُرْآنِ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَسَمِّيَ قُرْآنًا لِأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّورَ، فَيَضُمُّهَا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، أَي جَمَعَهُ وَقِرَاءَتَهُ ... وَمَعْنَى قَرَأْتُ الْقُرْآنَ: لَفِطْتُ بِهِ مَجْمُوعاً أَي أَلْفَيْتَهُ"⁽¹⁾.

القراءة اصطلاحاً:

عرّفها الزركشي عند بيانه للعلاقة بين القرآن والقراءات التي وضّح فيها بأنّها حقيقتان متغايرتان بأنّ القراءات: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتّبة الحروف أو كيفيّتها من تخفيفٍ وتثقيبٍ وغيرهما"⁽²⁾ وأنّ القرآن الكريم: "هو الوحي المنزّل على محمّد صلى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز"⁽³⁾.

وعرّفها ابن الجزري بأنّها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل... والمقرئ العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ "التيسير" مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة"⁽⁴⁾.

والأصل في تعدّد أوجه القراءات هو ما روي "أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: "أقرّني جبريل على حرفٍ فرآجعه ثمّ لم أرل أسنزيده فيزيدي حتى انتهي. إلى سبعة أحرف"⁽⁵⁾.

ثانياً: أقسام القراءات:

تنقسم القراءات القرآنيّة إلى قسمين رئيسين، هما: القراءة الصّحيحة، والقراءة الشاذّة، أمّا القراءة الصّحيحة فهي القراءة التي توافرت فيها الشّروط الثلاثة التي وضعها العلماء، وهي:⁽⁶⁾

1- موافقة العربيّة ولو بوجه.

2- موافقة أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً.

3- صحّة سند القراءة.

وأما القراءة الشاذّة فهي كلّ قراءة فقدت شرطاً من شروط القراءة الصّحيحة السابقة، ويطلق عليها أنّها: ضعيفة، أو شاذّة، أو باطلة.

ويبيّن لنا الشّروط الأولى العلاقة الوثيقة بين القراءات والنحو، فالقراءات القرآنيّة بأنواعها كانت أرضاً خصبة وجد فيها النحويون ضالّتهم، فأخذوا منها ما أخذوا، وردّوا منها ما ردّوا حتّى إنّ لا يكاد يخلو كتاب نحويّ من ذكر بعض القراءات وتوجيهها.

ومن بين هذه القراءات قراءة الأعمش؛ الذي خالف الآخرين في كثير من المواضع؛ فلم يحتكم إلى الضوابط الصّحيحة للقراءة السليمة، وهي قراءة شاذّة من بين القراء المتفق على شدوذ قراءتهم⁽⁷⁾ وكان فصيحاً لم يلحن، وكان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف. سمّاه بذلك لصدقه⁽⁸⁾.

المطلب الثاني - التعريف بالأعمش:

الأعمش : هو سليمان بن مهران الأعمش ، الإمام العلم أبو محمد الأسدي الكاهلي مولا هم الكوفي ، من قراء الطبقة الثالثة من التابعين، لقي من الصحابة: عبدالله بن أبي أوفى ، وأنس بن مالك ، ولم يثبت سماع من أحدهما⁽⁹⁾. ولد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين حين مقتل الحسين⁽¹⁰⁾، وقيل : سنة ستين⁽¹¹⁾، وقيل : سنة تسع وخمسين⁽¹²⁾ بدناوند ، وهي ناحية من الرّي من الجبال، وقيل : أصله كان من طبرستان وولد بالكوفة⁽¹³⁾، مات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة⁽¹⁴⁾.

قال هشام عنه : ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ لكتاب الله - عز وجل - من الأعمش ، فقد قرأ القرآن على شيوخ منهم: إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وأبي حصين، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر، وأبي العالية الرياحي، وقرأ عليه القرآن تلاميذ، منهم: حمزة الزيات، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجريير بن عبد الحميد، وزائدة بن قدامة، وأبان بن تغلب، وطلحة بن مصرف، وإبراهيم التيمي، ومنصور بن المعتمر، وعبد الله بن إدريس، وأبو عبدة بن معن الهذلي، وروى عنه الحروف: محمد بن عبد الله المعروف بزاهر ومحمد بن ميمون⁽¹⁵⁾.

وقد أثنى العلماء والمؤرخون عليه: فقال أبو هاشم زياد بن أيوب: " ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ لكتاب الله من الأعمش، ولا أجود حديثا، ولا أفهم، ولا أسرع إجابة لما يسأل عنه"⁽¹⁶⁾، وقال زهير بن معاوية: " ما أدركت أحدا أعقل من الأعمش والمغيرة"⁽¹⁷⁾. وقال علي بن المديني: " حفظ العلم على أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ستة، فلاهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل المدينة محمد بن مسلم، وهو ابن شهاب الزهري، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي وسليمان بن مهران الأعمش، ولأهل البصرة يحيى بن أبي كثير ناقله وقتادة"⁽¹⁸⁾.

المبحث الثاني - مسائل المبني من الأسماء وما يتصل بها:

المطلب الأول - من أحكام ضمير المتكلم :

قال - تعالى- : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 104] ، رُوي عن الأعمش وأبان بن يزيد (راعونا)⁽¹⁹⁾ على إسناد الفعل لضمير الجمع للتوقير⁽²⁰⁾، يقول أبو السَّعود: " وقرئ راعونا على صيغة الجمع للتوقير وراعنا على صيغة الفاعل أي قولاً ذا رَعِنٍ كدارعٍ ولابنٍ لأنه

لما أشبه قولهم راعينا وكان سببا للسبب بالرَّعَن اتَّصَفَ بِهِ⁽²¹⁾ ، وقراءة الجمهور (راعنا) بالواحد من المراعاة⁽²²⁾ على جهة الطَّلَب والرَّغْبَة ، أي: التفت إلينا، " وَكَانَ هَذَا بِلِسَانِ الْيَهُودِ سَبًّا، أَي اسْمَعُ لَا سَمِعْتُ، فَأَعْتَنَمُوهَا وَقَالُوا: كُنَّا نَسْبُهُ سِرًّا فَلِأَنَّ نَسْبَهُ جَهْرًا، فَكَانُوا يُخَاطَبُونَ بِهَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَضْحَكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَسَمِعَهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَكَانَ يَعْرِفُ لُغَتَهُمْ، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: عَلَيْكُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ! لِيُنَّ سَمِعْتَهَا مِنْ رَجُلٍ مِنْكُمْ يَقُولُهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ، فَقَالُوا: أَوْلَسْتُمْ تَقُولُونَهَا؟ فَذَرَلَتْ الْآيَةُ، وَهُوَ عَنْهَا لِيُنَّ تَقْتَدِي بِهَا الْيَهُودُ فِي اللَّفْظِ وَتَقْصِدُ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ فِيهِ"⁽²³⁾.

وخلاصة القول : جواز مخاطبة المتكلم المفرد بضمير الجمع إكبارا وتعظيما له .

المطلب الثاني - ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ :

قال - تعالى- : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: 32] ، والفراء على نصب " الْحَقُّ " على خَبَرٍ (كَانَ). وَدَخَلَتْ (هُوَ) لِلْفَصْلِ. وقرأ الأعمش وزيد بن عليّ (هُوَ الْحَقُّ) بِالرَّفْعِ⁽²⁴⁾، على جعل (هو) اسما، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي إِجَارَتِهَا⁽²⁵⁾، ووجهها ظاهر، برفع (هو) بالابتداء و (الحق) خبره، كقوله :

تَحِنُّ إِلَى لَيْلِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ⁽²⁶⁾

قال الزّجاج : " ولا أعلم أحداً قرأ بها"⁽²⁷⁾، وروى الزّمخشري عن الأعمش أنه قرأ بها⁽²⁸⁾، وأضاف أبو حيّان⁽²⁹⁾ ، و العكبري⁽³⁰⁾، والألوسي⁽³¹⁾ زيदा بن عمر له . ، وقال الفراء: "فى (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو. وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق."⁽³²⁾.

ويذكر النّحاس نقلا عن الأخفش أنّ الرّفع لغة تميم: " قال الأخفش: " وبنو تميم يرفعون فيقولون: إن كان هذا هو الحقّ من عندك"⁽³³⁾، ويوافقه في ذلك أبو حيّان⁽³⁴⁾.

وخلاصة القول : أنه يجوز عند بعض العرب - وقد ذكرنا آنفاً أنّها لغة تميم - أن يكون ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ وما بعده يكون مرفوعا خيرا له .

قال سيبويه: " وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيदा أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن روية كان يقول: أظن زيदा هو خيرٌ منك"⁽³⁵⁾.

المطلب الثالث: - أي الموصولة بين الإعراب والبناء :

قال - تعالى- : ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾ [مريم: 69]. قرأ الجمهور (أيهم) بالرفع، و قرأ طلحة بن مصرّف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وزائدة عن الأعمش (أيهم) بفتح الياء (36)، نصباً على إيقاع (لننزعن) على (أيهم) (37)، وهي بمعنى الذي (38) : " نَحْوُ لِأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ بِمَعْنَى : لِأَضْرِبَنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ وَهَذِهِ يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا " (39)، قال سيبويه: " وحدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: " ثم لننزعن من كل شيعه أيهم أشد على الرحمن عنيًا "، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرؤ على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام" (40) ، ف(أيهم) عند سيبويه حذف صدر صلتها فزاد نقصها فعدت إلى حقها منصوبة المحل بنزعن، ولذلك قرئت بالنصب ، وبالرفع عند غيره بالابتداء(41) ، وللنحويين في إعراب (أيهم) في هذا الموضع كلام طويل تناوله النحاة والمفسرون في مؤلفاتهم(42).

قال ابن يعيش : إن الكوفيين "ينصبون أياً إذا وقع عليها فعل سواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوه ، ولا فرق عندهم بين قولهم: لأضربن أيهم هو أفضل ، وبين لأضربن أيهم أفضل، ولا يضمون أيهم إلا في موضع رفع ، فأما قوله - تعالى- : ﴿ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ فإنهم يقرؤونها بالنصب، حكاة هارون القارئ عنهم، وقرأ بها- أيضاً- " (43).

وقال أبو حيان: إن هذه القراءة تدل " على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد نقل عنه تحتم البناء ويتبعي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب. قال أبو عمرو الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقته الخندق إلى مكة أحداً يقول لأضربن أيهم قائم بالضم بل بنصبها انتهى. وقال أبو جعفر النحاس: وما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق يعني الرجاء يقول: ما تبين أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما" (44).

وخلاصة القول : أن هذه الآية مشكلة في الإعراب ، ويجوز في (أي) فيها الإعراب أو البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها(45)، "ويحمل الأمر فيها على لغتين إلا أن الأقيس البناء" (46).

قال ابن مالك: " إن صرح بما تضاف إليه، وحذف صدر الصلة بنيت على الضم كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّهْمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾....وقد تعرب - أيضاً- عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه.ومن ذلك قراءة بعضهم "أبهم أشد" -بفتح الياء" (47)، " لأنها لما حذفت صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء؛ فمن لاحظ ذلك بنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرب" (48)، ورؤي: (... فسلم على أيهم أفضل) بالخفض (49).

وقال الصَّبَّان تعليقا على قول ابن مالك:

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ذا الحذف أيا غير أي يفتني (50)

"ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع، وقد قرئ شاذًا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة" (51).

المطلب الرابع - حذف عائد الصلة المرفوع :

قال - تعالى- : ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 154]، قرأ ابن يعمر (أحسن) بضمَّ النون (52) ، وكذلك قرأها الحسن والأعمش (53)، على أنه اسم، وفيها وجهان: أظهرهما: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: هُوَ أَحْسَنُ، وَأَحْسَنَ خَبَرُ صِلَةِ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة : 26] برفع (بعوضة)، وتقدير الآية على هذا الوجه: " على الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ دِينًا وَأَرْضَاهُ أَوْ يُقَالُ الْمَرَادُ: آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا أَي تَامًا كَامِلًا عَلَى أَحْسَنَ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْكُتُبُ أَي عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ" (54).

والثاني: أن يكون (الَّذِي) هُنَا بِمَعْنَى الْجَمْعِ وَقَعَا مَوْقِعَ (الَّذِينَ) وَأَحْسَنَ صِلَةً فِعْلٍ مَاضٍ حُذِفَ مِنْهُ الضَّمِيرُ وَهُوَ الْوَاوُ فَبَقِيَ أَحْسَنَ أَي عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا، وَحَذَفُ هَذَا الضَّمِيرِ وَالْإِجْتِزَاءُ بِالضَّمَّةِ تَفَعُّلُهُ الْعَرَبُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

شَبُّوا عَلَى الْمَجْدِ شَابُوا وَاکْتَهَلُوا....

يُرِيدُ وَاکْتَهَلُوا ، وَيدلّ عليه قراءة عبدالله بن مسعود : ﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُوا﴾ (55)
(فَحَذَفَ الْوَاوُ ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ لِلْوَقْفِ ، "فإن قال قائل: فكيف جاز أن يقال: (على الذي

أحسن) ، فيوجد "الذي" ، والتأويل على الذين أحسنوا؟ قيل: إن العرب تفعل ذلك خاصة في "الذي" وفي "الألف واللام" ، إذا أرادت به الكل والجميع ، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [سورة العصر: 2، 1] ، وكما قالوا: "كثر الدرهم فيه في أيدي الناس" (56) ، ولكن جمهور النحاة يخص هذا بضرورة الشعر (57) .

وخلاصة القول : أنه يجوز على قلة حذف عائد الصلة وهو في موضع رفع مبتدأ والخبر غير جملة ولا ظرف؛ بشرط أن تطول الصلة عند البصريين ، ولم يشرطه الكوفيون (58) " فأجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده في قراءة {تماماً على الذي أحسن} الأنعام 154 بالرفع أي : هو أحسن، وقوله : (من يعن بالحمد لم ينطق بما سفة ...) ، أي : بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادراً ومحل الخلاف في غير أي أما أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقاً لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول {وهو الذي في السماء إله} الزخرف 84 أي هو آله" (59) .
قال الخليل:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

نصب فضلا بكفى وخفض غيرنا لأنه جعل من نكرة كأنه قال على حي غيرنا وقد رفعه ناس وهو أجود على قوله على من هو غيرنا أي على حي هم غيرنا فيضمرون هم كما قرئ هذا الحرف في الأنعام {ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن} ، أي : على الذي هو أحسن" (60) .

وحكى سيبويه عنه " أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سواء، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً" (61) وهذه قليلة عند سيبويه ، "ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائل لك شيئاً" (62) ، وقال سيبويه: "واعلم أن كفى بنا فضلا على من غيرنا أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو، لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو مررت بأيهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: "تماماً على الذي أحسن" واعلم أنه يقبح أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك، حسن في الوصف والحشو" (63) . وقال الفراء: " وإن شئت جعلت (الذي) على معنى (ما) تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحسانه. ويكون (أحسن) مرفوعاً ، تريد على الذي هو أحسن" (64) .

وحذف عائد الصلّة من هنا ضعيف عند ابن جني ؛ لأنّه ليس بفضلة " لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تمامًا على الذي هو أحسن، وحذف "هو" من هنا ضعيف؛ وذلك أنه إنما يُحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلته، نحو: مررت بالذي ضربت؛ أي: ضربته، وأكرمت الذي أهنت؛ أي: أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بُدّ، وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخفيفًا، لاسيما وهو عائد الموصول، وأن هذا قد جاء نحوه عنهم؛ حكى سيبويه عن الخليل: "ما أنا بالذي قائل لك شيئاً سوءاً" أي: بالذي هو قائل، وقال:

لم أرَ مثلَ الفتيانِ في عُبنِ الـ أيامِ ينسونَ ما عواقبُه

أي : ينسون الذي هو عواقبها"⁽⁶⁵⁾، وكذلك قال العكبري⁽⁶⁶⁾.
والحذف هاهنا ضعيف جدا عند ابن يعيش " لأنّ العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء في قولك: الذي كلمته، والذي سهله قليلا العلم بموضعه، إذ كانت الصلّة لا تكون بالمفرد"⁽⁶⁷⁾ ونزر لا يقاس عليه عند الأشموني⁽⁶⁸⁾.
ويحسن الحذف مع قبحه - من حيث كان المحذوف ضميرا مرفوعا وهو أحد ركني الجملة - عند ابن الشجريّ تكثُر الصلّة بالموصول والجار بالمجرور⁽⁶⁹⁾.
الخاتمة :

وتتضمّن نتائج البحث و أهمّ التوصيات:

فقد تمّ بحمد الله وكرمه إخراج قراءة الأعمش ذات الأثر في دراسة المبني من الأسماء، من مصادرها الأصلية، كما تمّت دراستها وفق تناول المفسرين والنّحاة لها، وهنا نجمل:

أولاً - النتائج :

التي توصل إليها البحث، بفضل الله وكرمه ، وهي على النحو الآتي:

- 1- تناول البحث أربع مسائل موزّعة على أربعة مطالب.
- 2- ذيلت كلّ مسألة بخلاصة جاءت نتيجة مواتية لدراسة القراءة ، وذلك من خلال الأثر الذي أحدثته ، والذي يتمثل في : الاحتجاج بالقراءة أو الاحتجاج لها ، ويتمثل في اختلاف توجيهها، ويتمثل في اختلاف إعرابها، إلى غير ذلك ممّا ورد في ثنايا البحث .

3- أبرز ما اشتهر من النتائج :

أ- إسهام قراءة الأعمش في إجازة وجه إعرابيٍّ ومنه :
- جواز مخاطبة المتكلم المفرد بضمير الجمع إكباراً وتعظيماً له ، وورد هذا في
المطلب الأوّل : من أحكام ضمير المتكلم .
- أن يكون ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ وما بعده يكون مرفوعاً خبراً له ،
وورد هذا في المطلب الثاني: ضمير الفصل في موضع رفع مبتدأ.
ب- إسهام قراءة الأعمش في تأييد قاعدة نحوية أو تثبيتها من خلال المنهج البصريّ ،
أو المنهج الكوفيّ ، ومن ذلك:

4- نصب (أيهم) في قوله- تعالى - : ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مریم: 69] حيث جعلت القراءة حجة لجواز الإعراب والبناء فيها إذا
أضيفت وحذف صدر صلتها ، وهي من القراءات التي أثرت في الدراسات النحوية
ومرجعها إلى اللغات ، فهي لغة لبعض العرب ، ولكنّ النحاة لم ينظروا إليها من خلال
هذه الحقيقة، ممّا أدّى إلى احتدام الجدل والتّقاش بينهم في محيطها.

5- رفع (أحسن) في قوله - تعالى - : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى
الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام:
154] وهي من قراءة مذكورة في أغلب كتب النحو شاهداً للكوفيين على حذف عائد
الصّلة وهو في موضع رفع مبتدأ والخبر غير جملة ولا ظرف.

ثانياً - أهمّ التوصيات:

1- الاهتمام بإبراز أثر القراءات القرآنية في الدرس النحويّ ، مع ضرورة التوسّع في
إبراز أثر القراءات الشاذّة ؛ لبيان مكانتها في الدرس النحويّ.
2- توجيه الباحثين للبحث في القراءات الشاذّة بكافة جوانبها ، خاصّة في غير مظانّها
من كتب القراءات المتواترة ، وكتب التّفسير التي بُنيت على القراءات ؛ لأنّها مليئة
بالأوجه الشاذّة ، وفي دراستها بيان للإضافات المفيدة في اللّغة والفقه والتّفسير و
غيرهم.

الهوامش:

- 1- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، مادة (قرأ) 1/130.
- 2- البرهان في علم القرآن ، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى
البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، 1/318.
- 3- المصدر نفسه، 1/318.

- 4- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م ، ص9.
- 5- المصدر نفسه، 1/ 211.
- 6- ينظر: الإتيان في علم القرآن ، للسّيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394 هـ / 1974 م ، 1/ 258، و النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى. لات، 1/ 9.
- 7- ينظر: الإتيان في علوم القرآن ، 1/ 258.
- 8- ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للعسقلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، مجمع الإمام فهد لطباعة المصحف الشريف، 1434 هـ ، 1/ 184 - 185.
- 9- ينظر: المصدر نفسه، 1/ 185.
- 10- ينظر: المصدر نفسه، 1/ 186.
- 11- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351 هـ ج. برجستراسر ، 1/ 315.
- 12- ينظر: لطائف الإشارات، 1/ 185.
- 13- ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م ، 5/10.
- 14- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 1/ 316، ولطائف الإشارات، 1/ 186.
- 15- غاية النهاية، 1/ 315 - 316.
- 16- تاريخ بغداد، 5/10.
- 17- المصدر نفسه، 5/10.
- 18- المصدر نفسه، 5/10.
- 19- ينظر : الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي البشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م ، ص490، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م ، 2/ 60.
- 20- ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للتعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2002 م / 1/ 252، والكشاف، عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ ، 1/ 174، البحر المحيط ، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ، 1/ 542.
- 21- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لاط، لات، 1/ 141.
- 22- ينظر: الكشف والبيان، 1/ 252، والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ ، 1/ 189، و الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، لاط، لات، 2/ 51.
- 23- تفسير القرطبي ، 2/ 57.
- 24- ينظر: الكشاف، 2/ 216، والبحر، 5/ 310، والتبنيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، لاط ، لات ، 9/ 504، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للأوسّي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، 5/ 187.

- 25- ينظر : المحرّر الوجيز، 2/ 221.
- 26- ينظر: الذرّ المصون، 5/ 596، والتّبيان، 9/ 504.
- 27- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، 2/ 411.
- 28- ينظر: الكشّاف، 2/ 216.
- 29- ينظر : البحر المحيط، 5/ 310.
- 30- ينظر: التّبيان، 9/ 504.
- 31- ينظر: روح المعاني، 5/ 187 .
- 32- معاني الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، و محمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى، لات، 1/ 409.
- 33- إعراب القرآن، للنّحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ، 2/ 96.
- 34- ينظر : البحر المحيط، 5/ 310.
- 35- الكتاب ، لسبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، 2/ 392.
- 36- ينظر: البحر المحيط، 7/ 288، والذرّ المصون، 7/ 624.
- 37- ينظر : إعراب النّحاس ، 3/ 17.
- 38- ينظر: التّبيان، 2/ 878.
- 39- منازل الحروف، للرّماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، ص43.
- 40- الكتاب ، 2/ 399.
- 41- ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ، 4/ 17، وإرشاد العقل السليم، 5/ 275.
- 42- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج، 3/ 339، وإعراب القرآن، للنّحاس، 3/ 16، ومنازل الحروف ، ص43- 44، و التّبيان، 2/ 878، والبحر المحيط ، 7/ 287، إرشاد العقل السليم، 5/ 275، وفتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 3/ 406.
- 43- شرح المفصل ، لابن يعيش، تحقيق: الدكتور. إبراهيم محمّد عبدالله ، مكتبة العلوم: القاهرة، ط1، 1434 هـ - 2013 م، 3/ 264- 265.
- 44- البحر المحيط، 7/ 288، وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج، 3/ 340، و إعراب القرآن، للنّحاس، 3/ 17.
- 45- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ- 2003 م، 2/ 284 وما بعدها، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م، 2/ 124.
- 46- ينظر: المصدر نفسه، 2/ 125.
- 47- ينظر :شرح الكافية الشّافية، لابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، لات، 1/ 286.
- 48- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998 م، 1/ 43.
- 49- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، 1985 م، ص535.
- 50- ينظر: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م، 1/ 242.

- 51- المصدر نفسه، 1/ 243.
- 52- ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: برجستراسر، المطبعة الرّحمانيّة بمصر، 1934م، ص41.
- 53- ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، 2006م - 1427هـ، ص227.
- 54- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، للفخر الرّازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420هـ، 14/ 186.
- 55- ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 4/ 205.
- 56- جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، 12/ 233.
- 57- ينظر: البحر المحيط، 4/ 694، والدرّ المصون، 5/ 228، واللباب في علم الكتاب، لابن عادل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م، 8/ 521.
- 58- ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: الدكتور: عبدالرحمن السيّد، والدكتور: محمد البدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م، 1/ 204، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م، 1/ 451، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون 1400هـ - 1980م، 1/ 165.
- 59- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، لاط، لات، 1/ 348-349.
- 60- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ - 1995م، ص116.
- 61- الكتاب، 2/ 108.
- 62- المصدر نفسه، 2/ 404.
- 63- المصدر نفسه، 2/ 107-108.
- 64- معاني القرآن، 1/ 365.
- 65- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ - 1999م، 1/ 234-235.
- 66- ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، 1/ 550،
- 67- ينظر: شرح المفصل، 3/ 276.
- 68- ينظر: شرح الأشموني، 1/ 154.
- 69- ينظر: أمالي ابن السّجري، مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1992م، 1/ 112.